

العنوان:	منهج الإمام علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتوفى ( 456 هـ / 1046 م ) في التفسير من خلال كتابه ( المحلى بالآثار )
المؤلف الرئيسي:	أبو عابد، علي صبحي علي
مؤلفين آخرين:	الدغامين، زياد خليل محمد(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2002
موقع:	المفرق
الصفحات:	1 - 219
رقم MD:	569107
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة آل البيت
الكلية:	كلية الدراسات الفقهية والقانونية
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تفسير القرآن، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد ، ت 456 هـ. ، كتاب المحلى بالآثار، تحقيق النصوص
رابط:	<a href="http://search.mandumah.com/Record/569107">http://search.mandumah.com/Record/569107</a>

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

أسلوب APA

أبو عابد، علي صبحي علي، و الدغامين، زياد خليل محمد. (2002). منهج الإمام علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتوفى ( 456 هـ / 1046 م ) في التفسير من خلال كتابه ( المحلى بالآثار ) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة آل البيت، المفرق. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/569107>

أسلوب MLA

أبو عابد، علي صبحي علي، و زياد خليل محمد الدغامين. "منهج الإمام علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتوفى ( 456 هـ / 1046 م ) في التفسير من خلال كتابه ( المحلى بالآثار )" رسالة ماجستير. جامعة آل البيت، المفرق، 2002. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/569107>

## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين ، وعلى آله و أصحابه أجمعين ؛ و بعد :

فقد توصلت هذه الدراسة المتواضعة حول (منهج علي بن أحمد ابن حزم الظاهري المتوفى ٤٥٦هـ/١٠٤٦م) في التفسير من خلال كتابه "المحلى بالآثار" ( للنتائج التالية :

١. وجود ثروة تفسيرية كبيرة للإمام ابن حزم - رحمه الله - في باب تفسير آيات الأحكام .

٢. يميل ابن حزم - رحمه الله - إلى الأخذ بعموم النص ، فإن ورد نصان أحدهما عام والآخر خاص أخذ بالعام حتى يثبت له تخصيصه بالخاص .

٣. سعى ابن حزم لرفع الإبهام الوارد في بعض الآيات بآيات أخرى توضحها ، وحمل المجمل والمبهم على آيات تفصل وتوضح ذلك .

٤. كان ابن حزم - رحمه الله - يستشهد على معنى المفردة القرآنية الواحدة بحشد الآيات التي فيها تلك المفردة وبيان معناها فيها جميعاً .

٥. يرى ابن حزم أن السنة الصحيحة مكافئة للقرآن في إثبات الأحكام ونفيها ، وأن السنة الصحيحة - متواترة أو أحاد - تخصص القرآن ، وتوضح مبهمه ، وتفصل مجمله ، إضافة لتأكيد ما جاء في القرآن ، أما الروايات الضعيفة فلا يعرج عليها البتة .

٦. كما سعى ابن حزم لإزالة أي تعارض ظاهر بين النصوص والعمل على التوفيق بينهما .

٧. ابن حزم و الذي يقر بعدالة كل الصحابة - رضوان الله عليهم - لا يرى قول الصحابي حجة في التفسير والأحكام ، كما كان يتعرض لنقد الروايات الواردة عن الصحابة - رضوان الله عليهم - فرد ما ضعف منها ، أما ما صح سندُه فيناقش متنه غير مسلم له .

٨. بعد أن يذكر ابن حزم مذهبه في تفسير الآية وما تفيد ، يذكر مستشهداً أقوال الصحابة والتابعين الموافقين لقوله ، وأما المخالفين له فيرد أقوالهم .

٩. لا يرى ابن حزم في قول التابعي حجة تقوم على القارئ أو السامع ، لا في التفسير ولا بالأحكام .

١٠. يذكر ابن حزم الروايات الواردة عن التابعين فما وافق قوله استشهد به استشهداً ، وما خالفه رده ورد عليه .

١١. لا حجة عند ابن حزم في قول التابعي الموقوف عليه في أسباب النزول ، أو النسخ أو للقراءة .

١٢. أكثر ما أثر في ابن حزم ومنهجه التفسيري كان اتجاهه الظاهري .

١٣. مخالفة ابن حزم للجمهور في أصول الفقه كان له أثر كبير في اجتهاداته التفسيرية الخاصة به .

١٤. بالرغم من معرفة ابن حزم - رحمه الله - باللغة وتمكنه منها إلا أنه شذ عن النحويين في بعض المواطن والتي انبنى على إثرها فقهه الخاص في تلك المسائل .

١٥. يسعى ابن حزم للاستشهاد باللغة نحوها وصرفها للتدليل على اجتهاداته الخاصة وافقت غيره أو خالفهم ، بما يدعم موقفه .

١٦. كان ابن حزم - رحمه الله - حريصاً على إيراد أسباب النزول ، وبيان الصحيح منها و الضعيف .

١٧. لم يقبل ابن حزم في أسباب النزول أية رواية ضعيفة .

١٨. سعى - رحمه الله - إلى الاستفادة من أسباب النزول في الاستشهاد والاستدلال على بعض الأحكام .

١٩. رد ابن حزم كل الروايات التي جاءت من طريق القصاص من أصحاب الروايات الإسرائيلية ، ولم يقبل حتى ما سكت الشرع عنه ، مما قبله المفسرون الآخرون من الروايات .

٢٠. لم ينكر الإمام ابن حزم وقوع النسخ في القرآن لكنه أنكر التوسع في النسخ ، حتى مع انعدام الدليل على النسخ .

٢١. يثبت ابن حزم وقوع النسخ في القرآن بأنواعه الثلاثة :

أ- نسخ الحكم وبقاء التلاوة .

ب- نسخ التلاوة وبقاء الحكم .

ج- نسخ التلاوة والحكم جميعاً .

٢٢. ويرى ابن حزم أن القرآن نسخ بالقرآن والسنة الصحيحة حتى الأحاد منها .

٢٣. لا يسع ابن حزم إلا الوقوف مسلماً للنص إذا صح عن الله تعالى أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

٢٤. قول الصحابي - إذا صح - مثبت لوقوع النسخ عند الإمام ابن حزم .

٢٥. ابن حزم إمام عارف بالقراءات متواترها وشاذها ، حسن توجيه القراءات نحويًا وفقهياً ، ويرد الشاذ منها وما لم يصح إسناداه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

٢٦. ولا يرى في القراءة التفسيرية حجة في الأحكام لأنها ليست شرعاً عن الله أو رسوله صلى الله عليه وسلم .

٢٧. تتلخص نظرية الإعجاز القرآني عند ابن حزم في وقوع الإعجاز والتحدي بأمرين هما: الإخبار بالغيوب . البلاغة والنظم .

٢٨. فأما البلاغة والنظم فالإعجاز فيهما وقع بالصرف - وهو قول النظام من المعتزلة .

٢٩. يرى ابن حزم شأنه في ذلك شأن جمهور علماء الأمة حرمة ترجمة القرآن ترجمة حرفية وحرمة قراءته بغير العربية عموماً وفي الصلاة خصوصاً .

٣٠. الأحرف السبعة عند ابن حزم غير محددة المفهوم ، ولكنها غير الأحكام والأوامر النواهي ، كما وأنها عنده باقية إلى اليوم لم يهملها عثمان حينما نسخ المصحف ، وأنها موزعة في المصحف كله .

٣١. أصل الاختلاف في القراءات - كما يرى ابن حزم - مرده إلى الأحرف السبعة .

٣٢. المحكم عند ابن حزم يأتي مضاداً لمعنيين هما:

أ- النسخ والتخصيص .  
ب- المتشابه .

٣٣. المتشابه عند ابن حزم هو : الأحرف المتقطعة ببداية السور والأقسام التي افتتحت بها بعض السور القرآنية .

وبعد فهذه أبرز نتائج هذه الدراسة المتواضعة ، والتي أسأل الله تعالى أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم ، والتي أرجو أن تكون بداية لي لجمع تفسير ابن حزم من بقية كتبه عرفانا بحقه علينا ، وإثراء للمكتبة التفسيرية الإسلامية .

والله ولي التوفيق